دور الوسائل الإلكترونية في مواجهة الفساد

الدكتور محمد إبراهيم قانصو

أستاذ محاضر في الجامعة الإسلامية

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى بيان دور الوسائل الإلكترونية في مواجهة الفساد، ومكافحته من خلال الوقوف وكشف مظاهره السلبية ، من رشوة واحتيال وتزوير وانحراف في المجالات الإدارية والوظيفية والقانونية، وما إلى ذلك من وساطات تعيق تطور النظم الإدارية، وحرفها عن هدفها الأساسي المتمثل في تحقيق المصلحة العامة، التي تتجسد في تقديم الخدمة العمومية، بالاعتماد على الوسائل الإلكترونية، كآلية فعالة من آليات مواجهة الفساد واستخدام التكنولوجيا الحديثة والانتقال في العمل الإداري، من النمط التقليدي في تقديم الخدمات والتحول إلى النمط الإلكتروني الذي يوفر الوقت والجهد والتكلفة، ويعزز دور الشفافية و الإفصاح، والمساواة وتفعيل الرقابة الإلكترونية القادرة على كشف كل التجاوزات والانحرافات والممارسات غير القانونية وتقليل مظاهر الفساد بأشكاله: من إداري، ومالي وسياسي حيث عجزت الأساليب الإدارية التقليدية عن مواجهة ظاهرة الفساد. وصولا إلى تحقيق بعض الأهداف ومحاولة وضع بعض الحلول القابلة للتنفيذ وبعض الاقتراحات.

الكلمات المفتاحية: الوسائل الإلكترونية، الفساد، الرقابة القانونية، التكنولوجيا النظم الإدارية.

Abstract

This research aims to demonstrate the role of electronic means in confronting corruption, and combating it by standing up and exposing its negative manifestations, such as bribery, fraud, forgery, and deviation in the administrative, functional and legal fields, and other mediations that impede the development of administrative systems, and divert them from their primary goal of achieving the public interest. , which is embodied in the provision of public service, relying on electronic means, as an effective mechanism for confronting corruption and the use of modern technology and the transition in administrative work from the traditional style of providing services and the transition to an electronic style that saves time, effort and cost, and enhances the role of transparency and disclosure, and equality And the activation of electronic control capable of detecting all transgressions, deviations and illegal practices and reducing the manifestations of corruption in all its forms: administrative, financial and political, as traditional administrative methods failed to confront the phenomenon of corruption. Down to achieving

some goals and trying to develop some workable solutions and some suggestions.

Keywords: electronic means, corruption, legal oversight, technology, administrative system.

المقدمة

شهدت الوسائل الإلكترونية تطوراً كبيراً في العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، وترافق ذلك مع ثورة المعلومات حيث أخذت الأنشطة الإدارية تتحول وبشكل تدريجي من الأنشطة التقليدية إلى الأنشطة الإلكترونية، وقد برزت على الساحة الدولية أنواع عديدة من الوسائل الإلكترونية، وشكل هذا التقدم الإلكتروني ثورة بحد ذاته وكان له انعكاس مباشر على المستوى المحلي والدولي لا سيما في مواجهة ظاهرة الفساد، هذه الظاهرة التي طالت الحياة بأسرها هي ظاهرة معقدة في معظم بلدان العالم، وأعاقت سيادة القانون فيها. وفوضت أركان المؤسسات الديمقراطية وأضعفت اقتصادياتها وزعزعة الاستقرار السياسي فيها. وتمثل ذلك في إساءة استعمال السلطة والرشوة والاختلاس والتدخل في نظام العدالة.

لذا فقد تصدت الوسائل الإلكترونية لهذه الظاهرة وارتبط ذلك بتعزيز النزاهة الفردية والاجتماعية لأن الفساد يعيق التنمية المستدامة ولا يحترم حقوق الإنسان، وراحت تحث الأشخاص على مكافحة الفساد إذ لكل شخص منهم دور في درئه بأن يعمل بنزاهة شخصية وبأخذ بخيارات أخلاقية، وراحت تدعو المواطنين والشباب للمشاركة في التصدي للفساد، لأن لهذه المشاركة أهمية بالغة في مكافحته. وذلك تطبيقاً لثورة تكنولوجيا المعلومات، وما أفرزته من معطيات جديدة حيث شهد تطور الوسائل الإلكترونية في مواجهة الفساد ثورة عالمية، الأمر الذي أتاح الحرية في إعلان أي معلومات ومهما كان نوعها، وقد استفادت المؤسسات والمنظمات والحكومات من هذه التكنولوجيا، وفي مقابل ذلك كان هناك بعض السلبيات التي غالباً ما تكون سبيلاً ودافعاً لانتشار ظاهرة الفساد وابتكار أساليب جديدة للاحتيال والغش، وإساءة استخدام الوظيفة العامة

وتحقيق مكاسب خاصة تؤدي إلى تقويض ثقة الشعوب في حكوماتها ومؤسساتها، فالفساد يحدث تآكلاً في قدرة الحكومات على نمو الاقتصاد مما ينعكس سلباً على كل المواطنين. ويتسبب أيضاً في الحيلولة دون أن يستفيد المواطنون بشكل كامل من ثروة بلادهم الطبيعية، مما يؤدي إلى تشويه أوليات الحكومات وهذا له تأثير على فعالية الإنفاق الاجتماعي.

لذا فإن مكافحة الفساد تتطلب إرادة سياسية لخلق مؤسسات مالية قوية تشجع النزاهة والمساءلة في كل أجزاء القطاع العام. والاستثمار في رفع مستويات الشفافية والتدقيق والمراجعة وإشراف فعّال على أجهزة التدقيق الداخلي والخارجي ووضع معيار للشفافية والإفصاح، وإصلاح المؤسسات حيث تزداد فرص النجاح باستخدام الوسائل الإلكترونية في معالجة الفساد ومن جميع الزوايا، ويتم بناء خدمة مدنية مهنية إذ نقل فرص الفساد في وجود ممارسات وشفافة تقوم على الشفافية في التعينات والأجور، مما يوجب على الهيئات والوزارات والمؤسسات العامة أن تشجع على السلوك الأخلاقي وتقدم قدورة صالحة وواضحة على قمة الهرم الوظيفي. إذ إن مواجهة الفساد تتطلب مواكبة التحديات الجديدة مع تطور التكنولوجيا واستخدام الوسائل الإلكترونية عن طريق تعزيز الشفافية وتحسين شروط المنافسة. وزيادة التعاون لمواجهة الفساد وهذا يبدأ بالإرادة السياسية ومواصلة نقدية المؤسسات ودعمها لتعزيز النزاهة وطرق المساءلة والتعاون الدولي في هذا المجال وهذا ما سيحاول هذا البحث الإضاءة عليه.

أهمية الموضوع

تكمن أهمية هذا البحث في أهمية موضوع "دور الوسائل الإلكترونية في مواجهة الفساد"، إذ أصبحت تهديدات موجة الفساد تعد المهدد الأول لكيان أي

دولة بالانهيار، وهنا تتجسد أهمية البحث في الكشف عن أهمية دور الوسائل الإلكترونية في كشف ظاهرة الفساد، والحاجة الماسة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات وتوفير الموارد البشرية المؤهلة والملائمة في متابعة التطورات التكنولوجية الحديثة التي تتماشى مع العولمة، وهنا تكمن أهمية هذا البحث من خلال:

- بيان أثر الوسائل الإلكترونية في مواجهة الفساد والوقاية منه.
- سن تشريعات تكافح الفساد، بما يتوافق مع المعايير الدولية.
- رفع مستويات النزاهة والشفافية في الوظائف العامة.
- نظام قضائي قادر على مكافحة الفساد.
- بيان أهمية تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها على تطوير مفاهيم المجتمع وتطوير المهارات والقدرات في التعامل مع الآخرين والتحليل الموضوعي للوقائع والأحداث في اتخاذ القرارات السليمة.
- إلقاء الضوء على أهمية التعاون الدولي وتعزيز الأجهزة الرقابية المتخصصة والفعالة في مكافحة الفساد ومواجهته.
- اتخاذ التدابير الوقائية ضد ظاهرة الفساد على مستوى جميع القطاعات.
- بيان أهمية استراتيجية وطنية لمواجهة الفساد ضمن خطة لبناء منظومة موحدة متكاملة ضد الفساد وتنفيذ ذلك على أرض الواقع.

أهداف البحث

إن للوسائل الإلكترونية، باستخدام تكنولوجيا المعلومات دوراً فاعلاً في تحقيق التطور والنمو والمساهمة في اتخاذ القرارات الصائبة، وهذا يتجلى من

خلال تطوير البنية التشريعية التي تدعم مواجهة الفساد وتعمل على تطوير جهاز إداري كفء وفعال، وتفعيل آليات الشفافية والنزاهة، ودعم الجهات المولجة تنفيذ القانون لمواجهة الفساد والحيلولة دون استعماله، وزيادة الوعي في المجتمع ونشر ثقافة محاربة الفساد، وبيان أهمية الوقاية منه لأنه يؤثر بشكل سلبي على تحقيق التنمية المستدامة. ودعم الجهود من خلال تمتين الإطار القانوني. وتبسيط مواده القانونية والتواصل عبر وسائل التواصل مع المهتمين والتعرف إلى الاتفاقيات الدولية وما يرتبط بالجهود الرامية إلى مكافحة الفساد بما يتوافق مع العلاقات الدولية بين البلدان والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات وتبادل الخبرات.

وبناء عليه فإن هذا البحث يهدف إلى تسليط الضوء على دور الوسائل الإلكترونية، ومدى تأثيرها على مواجهة الفساد وذلك من خلال عدة أهداف منها:

- التعرف إلى المبادئ والقوانين التي على أساسها يمكن الحد من ظاهرة الفساد.
- بيان أهمية الوسائل الإلكترونية في مواجهة الفساد ودورها في الحفاظ على الاستقرار النقدي.
- بيان أهمية ترسيخ النزاهة وإنفاذ القانون بما يؤسس لبيئة وطنية تناهض الفساد.
- تفعيل دور الوسائل الإلكترونية من خلال تفعيل منظومة القيم السلوكية في الإدارات العامة وضمان تكاملها وتعاونها مع بعضها البعض.

- التعرف إلى أن الإدارة العامة تقدم الخدمات إلى المواطنين بأعلى جودة وبثقافة وعدالة.
- التعرف إلى مدى تطبيق الإدارة العامة للتشريعات بشفافية من خلال إطار قانوني ينظم مساءلة المسؤولين والمدققين ومتخذي القرار ومحاسبتهم.
- ضرورة التعاون في تقديم المساعدة وطلبها في مجال مواجهة الفساد والتحري عن الفساد بجميع أشكاله وألوانه، والكشف عن المخالفات والتجاوزات وإجراء التحقيقات اللازمة والسير في الإجراءات الإدارية والقانونية واللازمة.
- إلقاء الضوء على ضرورة ملاحقة المرتكبين وفق التشريعات القانونية السارية المفعول.
- التعرف إلى الصعوبات التي تحول دون مواجهة الفساد.
- التعرف إلى أسباب الفساد وآثاره السلبية، ووضع بعض الحلول الممكنة لمعالجة هذه الظاهرة، والتعرف إلى الاصلاحات التي يمكن أن تدعم الاقتصاد وتؤدي إلى النهوض بالمجتمع.
- ما مدى فعالية الاستراتيجية للوسائل الإلكترونية لمكافحة هذه الظاهرة؟

إشكالية البحث

لقي موضوع مواجهة الفساد اهتماماً ملحوظاً في السنوات الأخيرة وخصوصاً في مجال الحياة العصرية والعلاقات الدولية وفي المؤسسات والدوائر الحكومية، وهذا أوجب على الدول وحكوماتها استخدام الوسائل الإلكترونية التي تسهم في توفير معلومات ذات جودة عالية في ترشيد القرارات التي من شأنها أن تحد من جرائم الفساد، وتعزيز القدرات البشرية والتعادل الدولي، واتباع

سياسة تجديده في الأجهزة والإدارة والخدمات على أنواعها، مما أوجب عليها اهتماماً كبيراً بالمسائل التي تتعلق بالفساد وانعكاس ذلك على الاقتصاد والسياسة والاجتماع.

وهنا تكمن مشكلة البحث التي تتبلور وتتمحور في الإجابة على التساؤل الرئيس: "ما هو دور الوسائل الإلكترونية في مواجهة الفساد؟". حيث تتفرع من التساؤل عدة تساؤلات فرعية منها:

- ما مدى تأثير البرامج والتقنيات الحديثة والحديثة والمستخدمة من وسائل إلكترونية في مواجهة الفساد؟
- ما تأثير تدريب العنصر البشري على وسائل إلكترونية لمواجهة الفساد؟
- ما قدرة العاملين في مؤسسات الدولة على استخدام النظام التكنولوجي الموجود؟
- هل تحتاج الوسائل الإلكترونية إلى أشخاص مدربين ومؤهلين كفوئين على مواجهة الفساد؟
- هل تعتبر الوسائل الإلكترونية من العناصر الأساسية في صناعة القرار بين الدول في الحد من ظاهرة الفساد؟
- هل تتخذ جميع الدول إجراءات جدية لممارسة التهديدات التي تحدثها موجة الفساد؟
- ما هي أسباب الفساد وتداعياته وما هي الاستراتيجيات التي يجب أن تُتبع لمواجهة الفساد وآثاره على المجتمع وعلى الدولة.

فرضية البحث

- الجهود المحلية والدولية قادرة على مكافحة الفساد.
- تحقيق الشفافية وتطبيقها يوصل إلى الحد من الفساد.
- مساهمة الأفراد تحد من ظاهرة الفساد.
- يعمق الفساد الظلم الاجتماعي ويقلل فرص التنمية.
- يعد الاستبداد السياسي سببا أولا من أسباب الفساد في الدول العربية.

منهج الدراسة

مما لا شك فيه أن الفساد يؤخر عملية النمو والبناء كما أنه يؤخر تحقيق الازدهار والتقدم للدولة ولمواطنيها، وبالتالي فإن مواجهته تشكل مصلحة جماعية، الأمر الذي يستدعي تضافر الجهود للوقاية من هذه الآفة بطريقة تعاونية وتشاركية بجميع القطاعات والأنشطة وللإحاطة بذلك ستعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لبيان دور الوسائل الإلكترونية في مكافحة هذه الظاهرة ومواجهتها، وتقييم مدى فعاليتها، وتبيان أوجه الفساد، وذلك بالإضاءة على أسباب هذه الظاهرة وتحليلها وتأثير ذلك على المجتمع والمواطن. وطرح ما أمكن من أساليب لمواجهة الفساد.

وعليه سيقسم هذا البحث إلى قسمين:

القسم الأول: أهمية الوسائل الإلكترونية في مكافحة الفساد

القسم الثاني: الفساد واستراتيجيات مكافحته

القسم الأول

دور الوسائل الإلكترونية في مكافحة الفساد

أولاً: أهمية الوسائل الإلكترونية

إن الأساليب الإدارية القديمة لم تستطع مواجهة ظاهرة الفساد التي انتشرت على مستوى معظم الإدارات، وهذا الأمر أثر تأثيراً مباشراً على مستوى الخدمات التي يجب أن يحصل عليها المواطنون لأنها تعد حقاً من حقوقهم، إذ يعود انتشار ظاهرة الفساد إلى تأخر الإدارة في مكافحة الفساد وعدم فعالية الأساليب القانونية الرقابية الموجودة، كما يمكن أن تعود أسباب هذه الظاهرة لضعف الثقافة المجتمعية التي تقوم على الرشوة وتكريم من يسدي معروفاً لشخص دون آخر.

وتعد الإدارة الإلكترونية واستخدام الوسائل الحديثة أسلوباً حديثاً يعتمد على أحدث التكنولوجيات في الرقابة وأنجح السبل للحد من مظاهر الفساد الإداري، إذ إن ما حصل من تطورات في المجتمعات لم يكن وليد الحاضر، بل مر ذلك بعدة مراحل حتى وصل إلى ما هو عليه الآن ولقد أدى التطور التكنولوجي إلى التركيز على المعرفة بكل أنواعها وظهور تطبيقات الشبكة الدولية، والتي ترافقت مع ثورة المعلوماتية والاتصالات وما إلى ذلك من وسائل إلكترونية وهذا أدى إلى ظهور العديد من المفاهيم العلمية؛ مثل الإدارة الإلكترونية الحكومة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني وغير ذلك، حيث بدأ البحث عن الإدارة الإلكترونية التي من شأنها أن تساعد المديرين والدارسين والباحثين في مواجهة تحديات العصر المختلفة، ومنها ظاهرة الفساد، وإيجاد الحلول للمشكلات التي تواجههم.

وبعد توفر الثورة المعلوماتية أخذت العديد من الشركات والقطاعات تستخدم الوسائل الإلكترونية لتيسير أعمالها وتقديم خدماتها بشكل إلكتروني يهدف تقليل تكاليف الإجراءات الحكومية وما إلى ذلك من عمليات إدارية إلكترونياً، لأن الإدارة التقليدية لم يعد بمقدورها أن تستجيب لمتغيرات العصر وتلبية متطلباته بحيث بات التحول نحو الإدارة الإلكترونية حتمية لا بد منها، وقد أخذت الأنشطة تتحول تدريجياً من أنشطة تقليدية إلى أنشطة إلكترونية، وعمدت الشركات والمؤسسات إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات لتسيير معظم أعمالها وتقديم الخدمات بشكل إلكتروني، وهذا يسهم في التقليل من المخاطر لا سيما في الوقت الحالي الذي ينعكس بشكل إيجابي على حسن الأداء وذلك باستخدام الحاسوب والتدريب الإلكتروني والتحول نحو تكنولوجيا المعلومات، لما لذلك من دور إيجابي وفعال وأساسي كونها تتيح الفرص أمام القطاعات للوقوف في وجه المخاطر والتحديات التي تهدد الأمن والسلم، والمحافظة على ذلك من خلال الرقابة والسيطرة والجودة والإفصاح والشفافية، وهنا تتجلى أهمية الوسائل الإلكترونية في توفير الأداء الجيد، وتوفير المعلومات التي تسهم في ترشيد القرارات لتحسين القطاع العام وتحقيق الإصلاح، وهذا يتطلب بنية تحتية تقنية تتوفر فيها الحواسيب المتطورة في إدارة شؤون الدولة وتمكن مؤسسات الحكومة والشركات والمواطنين من إنجاز الأعمال وتبادل المعلومات، وتأمين الخدمات والحصول عليها باستعمال شبكات الانترنت، بحيث تصبح الدولة قادرة على إدارة الأعمال الحكومية بالوسائل الإلكترونية، وهذا الأمر يدعم الحكومة سياسياً ويمكنها من النجاح والاستمرار في ظل مقومات قانونية تعدل القوانين وتكبح جماح الفاسدين والمرتشين، لأن الفساد ظاهرة مستمرة وآثارها مدمرة وتنتهك حقوق الإنسان وتنخر جسم الدولة والمجتمع، وقد عرفت هذه الظاهرة اتساعاً

واسعاً، وكان لا بد من مكافحتها والقضاء عليها ليس بالوسائل الإلكترونية فحسب بل بكل الطرق والوسائل المتاحة.

ثانياً: مفهوم الوسائل الإلكترونية

كثيرة هي تعاريف الوسائل الإلكترونية والتي تتناول الصحافة الإلكترونية والإنترنت والمدونات والهواتف المحمولة والإذاعة، وهي تعرف بوسائل الاتصال الحديثة، وأنها الأدوات أو الأجهزة ٤٥٩خخالناقلة للمعلومات بين الأشخاص، وقد تم تعريفها بأنها: "استخدام للوسائل والتقنيات الإلكترونية بكل ما تقتضيه العملية أو الممارسة أو التنظيم أو الإجراءات أو التجارة أو الإعلان من تسهيل وفعالية" (عاشور عبد الكريم، ٢٠١٠، ص ١٣)

وهناك من عرفها بأنها: "عملية إدارية قائمة على الإمكانيات المتميزة لشبكة الإنترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للمؤسسة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف المؤسسة (عيدوني كامية وبن حجوبة حميد، ٢٠١٧، ص٢٢١)

وقد أدى تطور الوسائل الإلكترونية إلى تطوير آلية التفاعل بين الأشخاص حيث أصبحت وسائل الاتصال الرقمية أكثر وسائل الاتصال شيوعاً نظراً لإمكانية الوصول إلى مختلف المواقع الإلكترونية وذلك باستخدام الإنترنت والاتصال بالأشخاص وتبادل المعلومات ونقلها، وهي ما تزال في تطور مستمر. وهي تتيح التواصل بين الأشخاص بسهولة وسرعة، وتمتاز الوسائل الإلكترونية الحديثة بالقدرة على نشر الرسائل للعامة إذ يستطيع الجميع رؤيتها والتفاعل معها وإبداء الآراء الشخصية والتعليقات.

ويبقى نجاح الدولة أو فشلها مرهون بتوفير الإمكانات والمتطلبات اللازمة إلى ذلك. لأن هذه الوسائل تتطلب بيئة مناسبة وتحولاً من المفاهيم والنظريات والأساليب واستخدامها يحتاج إلى خبرات وإلى رأس مال بشري للاستفادة من مزاياها العديدة ونظر لدورها الحساس والمهم في معالجة ومواجهة أخطر الظواهر على الإطلاق إلا وهي ظاهرة الفساد، التي انتشرت بشكل سريع ومريب بسبب خضوع الكثير من السلطات السياسية والإدارية لقوانين وضوابط من ممارسة سلطة الرقابة، أو لجهل المواطن في أغلب الأحيان أو خوفه.

ويبدو أن لهذه الوسائل أهمية بالغة في التحول نحو الخدمة العامة الإلكترونية وترشيد الخدمات العمومية، ولها دور كبير في الحد من الفساد الإداري الذي تعاني منه دول عديدة وبمقدور هذه الوسائل الحديثة التقليل من أعمال الفساد من خلال تحقيق رضا الموظفين وإشباع رغباتهم وتلبية مطالبهم واحتياجاتهم وهذا بحد ذاته يبعث الأمل والأمان للإدارة والمواطن من خلال استخدام هذه الوسائل في تكثيف الرقابة على العاملين والموظفين وبشكل دائم، وعلمهم بهذه الرقابة واستخدام الوسائل الإلكترونية والتكنولوجية الحديثة لتحقيق الشفافية والنزاهة والديمقراطية التي تمثل عملية النهوض وجودة الحكم وتكريس دولة القانون.

إن استخدام الوسائل الإلكترونية في تقديم الأعمال وتيسيرها وتسييرها لا بد وأن يقلل من الفساد إذا ما تم تطبيق ذلك بالشكل الصحيح.

وعليه فإن ما يعيشه العالم اليوم في ظل استخدام التكنولوجيا الحديثة والمعلومات والاتصالات والتقنيات له دور كبير في تقدم الأعمال بطريقة إلكترونية متطورة، نظراً لما لهذه الوسائل من مميزات في تحسين الأداء الإداري وتوفير الوقت والجد والمال، في ظل استفحال ظاهرة الفساد على أنواعه ولا

سيما الإداري منه، الذي يعد من أعقد القضايا التي تعاني منها معظم الدول وخاصة الدول العربية، وهذا يؤثر على العمل الشفاف الإداري ويقلل من ثقة المواطن بالدولة ومؤسساتها وموظفيها.

ولهذا يلاحظ أن جميع الدول سعت إلى مكافحة ومواجهة هذه الظاهرة وبكل الوسائل المتاحة. ومع ذلك يبقى الغموض قائماً حول إمكانية الحد من ظاهرة الفساد الإداري بالوسائل الإلكترونية، أو بمعنى آخر القضاء على الفساد باستخدام التكنولوجيا وهذا يتطلب انتهاج إدارة إلكترونية في مواجهة الفساد.

ثالثاً: دور الوسائل الإلكترونية في مواجهة الفساد

بات من الواضح أن للوسائل الإلكترونية دوراً أساسياً ومهماً في مواجهة ظاهرة الفساد، حيث تقوم هذه الوسائل بأنواعها المختلفة سواء المقروءة أو المسموعة أو المرئية بتناول العلاقة بالفساد أو النزاهة أو الشفافية والمساءلة والحاكمية الرشيدة .(حسام سعدي الجميلي، ص ٨٥).

وبذلك يتبين دور هذه الوسائل من خلال العلاقة الجدلية بينها وبين الفساد تقوم في بداية الأمر وفي الأساس على كشف الحقائق وإلقاء الضوء على الأعمال الفاسدة ومرتكبيها، لأن الفاسدين هم بارعون في إخفاء الحقائق ومحترفون في إخفاء فسادهم، وعندهم مهارة في التمويه والتضليل ونضيع الهدف. وقد يستخدمون هذه الوسائل نفسها من أجل التضليل.

ولكي تستطيع الوسائل الإلكترونية من أن تتصدى للفساد كونه يتمتع بحماية أصحاب النفوذ، وهذا يتطلب أن تكون عملية مواجهة الفساد تشاركية وبحاجة إلى تنسيق مع الجهات المعنية بمواجهة هذه الظاهرة، وتوزيع الأدوار بين الجميع الذين يهتمون بذلك، وحتى تستطيع هذه الهيئات من مواجهة الفساد

لا بد من التعاون مع الوسائل الإلكترونية على أنواعها ولا بد من أن تتوفر المصداقية والشفافية وتجنب المغالاة والمبالغة في نشر الخبر (عيسى عبد الباقي موسى، ٢٠٠٤، ص ٤٢).

ويكمن دور الوسائل المذكورة في التركيز على نشر الحقائق كما هي بجدية ووضوح وكشفها دون تحيز أو تشهير والابتعاد عن تمويه الحقائق. وهذا يتطلب ما يلي:

١- التوعية والوقاية

إن دور الوسائل الإلكترونية هو دور رئيسي في التعامل مع الفساد ونشر الوقاية والتوعية، وهذه الوسائل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بثقافة الناس، نظراً لدورها في التأثير بهم وعليهم، وتوعية المجتمع على ضرورة ازدراء الفاسدين، والعمل على إيجاد بيئة رافضة للفساد، وهذا بدوره يوفر فرصة لاستنهاض الرأي العام والتأثير في أنماط السلوك.(عامر نعمة هاشم، ٢٠٠٨، ص ١٤٤).

مما يجعل المجتمع يرفض سلوكيات لم يكن رفضها لولا الوسائل الإعلامية التي حملتها ووجهتها إلى المجتمع والرأي العام، وأظهرت سلبياتها.

وعليه فإن الوسائل الإلكترونية معنية بنشر الوعي الوقائي في كيفية إظهار أشكال الفساد وكيفية مكافحته، وآثاره السلبية على المجتمع من قبيل الرشوة وهدر المال والأضرار بمصالح الناس وسرقة المال من دون التصدي لها.

٢- اهتمام الوسائل الإلكترونية بقضايا الفساد

إن بعض الوسائل الإعلامية والوسائل الإلكترونية تعطي ميزة للمسؤولين الحكوميين وتظهرهم بمظهر النجومية في محاربة الفساد، وتمكنهم

من الدفاع عن أنفسهم في القضايا والاتهامات التي توجه إليهم، فيظهرون بمظهر مكافحين الفساد.

٣- الرقابة

إن التقدم العلمي والتطور التكنولوجي الذي حصل في الوسائل الإلكترونية قد استحدث آليات جديدة للرقابة على الوسائل الإعلامية وذلك لحماية الأشخاص النافذين ومصالحهم، مع العلم أن حرية التعبير وحرية الكلام تستند إلى الاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، كما في المادة ١٩ من الإعلان العالي لحقوق الإنسان. حيث تهدف الرقابة إلى كبت الأصوات المنادية بالإصلاح وكشف الفساد، ومنع المنشورات التي تعد غير مرغوب فيها سياسياً أو مناقضة لمصالح المسؤولين في النظام والسلطة أو الحكومة.(عماد الأصغر وآخرون، ٢٠٢٠، ص ١٠٠).

وهذا الموقف له تداعيات منها: غياب الشفافية، ومجادلة السلطة الحاكمة مقابل تزوير الحقائق وعدم تقديم الأدلة الصحيحة للناس وللمجتمع، وهذا يخلق حالة من الخوف عند الكثير من الوسائل الإعلامية مما يدفع ببعض منها إلى التراجع والتردد في كشف الحقيقة ومجريات الأمور إن لم تبيض صفحة الفاسدين من المسؤولين والحكام.

وقد تقوم بعض الاستراتيجيات للرقابة وتكون سباقة في محاولة من النظام السياسي لمنع وصول المعلومات الهامة والمتعلقة بمواضيع تثير الرأي العام.(عماد الأصغر، ص ١٠١).

ولكن في عصر العالم الرقمي فمن السهولة بمكان تسريب المعلومات، وهناك استراتيجيات لمواجهة التسريب ومنها التسريب المضاد وهذا يخلق حالة من التشويش والفوضى لدى المتلقي ويصعب عليه بالتالي التميز بين الصواب والخطأ. حيث تقوم بعض المؤسسات الإعلامية بإيعاز من النظام السياسي الحاكم بالترويج للنظام وللطبقة الفاسدة.

وفي مقابل ذلك فإن ما حصل من تطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قادر على كسر القيود الرقابية، بحيث أصبح بمقدور الوسائل الإلكترونية أن تجعل المعلومات تصل إلى جميع الناس عبر شبكات التواصل الاجتماعي وتتحدى الهيمنة على المعلومات، وأن تخلق واقعاً جديداً يكشف عيوب الفاسدين ويعريهم، لأن جرائم الفساد أصبحت جرائم عالمية وعابرة للحدود وللطوائف من حيث ارتكابها وما ينتج عنها من نتائج مدمرة.

القسم الثاني

مدخل إلى الفساد واستراتيجيات مكافحته

أولاً: مفهوم الفساد وأنواعه

إن الفساد ظاهرة خطيرة جداً تهد المجتمع وبيئته وبنيه وتؤدي إلى خلل عام في جميع مرافق الحياة، والفساد بمعناه العام يطلق على كل السلوكيات والخصال السيئة، ويطال الغش والخداع والظلم والحرمان والرشوة ومصادرة الحقوق، وهو تصرف مضاد ومعاكس ومخالف، للنزاهة والعدل والبراءة وكل ما يميت الضمير ويقلل من الوازع الأخلاقي. وهو كل سلوك غير سوي وغير أخلاقي وغير إنساني وغير قانوني، والفساد هو نوع من التحيز العنصري والعرقي، وهو جرم يحاسب عليه القانون ولا يتقبله المجتمع.

وتعريف الفساد يختلف من مجتمع إلى آخر، وذلك تبعاً لاختلاف الثقافات والقيم السائدة في تلك المجتمعات، على الرغم من تشابه الأسباب الرئيسة لوجود هذه الظاهرة وتطورها ونموها (وليد الدسوقي، ٢٠١٢، ص ١٩٢).

وقد اختلفت تعريفات الفقهاء لمعنى الفساد، باختلاف نظرتهم لهذه الظاهرة، مما أدى إلى وجود صعوبة في تعريفه مما يتطلب تحديد الظاهرة ليؤخذ منها تعريف يخدم الغرض الذي نحن بصدده . (روبيرت، ١٩٩٤، ص ٤٦).

الفساد لغة

يأتي معنى الفساد في معاجم اللغة من جذر الفعل فَسَدَ وهو ضد صَلُح، والفساد لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل، والفساد

نقيض الصلاح، فَسَدَ يفسُدُ فسادا، ويقصد بالفساد التلف والعطب والاضطراب والخلل والجدب والقحط وإلحاق الضرر. (ابن منظور، لسان العرب، ٢٠٠٩).

هذا في بعض المعاجم، أما في القرآن الكريم فقد وردت لفظة الفساد في مواضع عدة منها قوله تعالى: (للذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فساداً)، (سورة القصص، آية ٨٣).

ووردت في قوله: (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو يُنفوا في الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم عذاب عظيم)، (سورة المائدة، الآية ٣٣).

لقد ذم القرآن الكريم الفساد في أكثر من موضع وجميع هذه الآيات تذم الفساد وتحرمه بشكل مطلق وإن لمرتكبه الخزي والعار في الحياة الدنيا والعاذب الشديد في الآخرة. (كامل الجابري، ٢٠٠٥، ص ٣١).

من خلال هذه التعاريف المختصرة يتضح أن الفساد في المجتمع يعني فساد تنظيمه أو قواعده، بطريقة تخرج هذه القواعد عن أسسها ووظيفتها الأصلية أو أن العناصر والعلاقات الداخلية فيه، تنحل فتختفي العناصر الموجبة فيه كقيم العدالة والتعاون والحرص على المصلحة المشتركة، وتغليب مصالح القلة النافذة على حساب عامة الناس.

- أما الفساد اصطلاحاً

كذلك تعددت التعاريف لظاهرة الفساد من ناحية الاصطلاح والتي ترتبط بمجال النشاط البشري وهذا تابع لاختلاف الثقافات والقيم السائدة وتبعاً

للرؤية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية وهذا يبرر الاختلاف في تحديد مفهوم الفساد. (أحمد أبو دية، ٢٠٠٤، ص ٣).

وعموماً لم يتم تعريف الفساد بشكل موحد وشامل، فقد عرف الفساد من الناحية الاقتصادية بأنه كل تصرف يتم على خلاف ما يقتضيه الاستغلال الأمثل للموارد. (محمود عبد السلام، السالوس، ٢٠٠٥، ص ١٠).

وعرف الفساد في السياسية أنه الذي يسود في بيئة تساند فيه السياسة العامة للحكومة نظاما بيروقراطياً، وتتم معظم معاملاته في سرية نسبية ولا تفرض عليها جزاءات رسمية كالرشوة أو توظيف الأقارب من غير ذوي الخبرات والمؤهلات وما إلى ذلك. (لؤي إبراهيم عبد الله، ٢٠٠٣).

ومن التعريفات أيضاً أنه سوء استعمال السلطة العامة أو الوظيفة واستغلال ذلك من أجل الربح والكسب، أو تحقيق مكانة مرموقة أو هبة، أو منفعة لجماعة أو ما شابه وذلك بطريقة مخالفة للقانون وفيها خرق له، وقد يحدث الفساد أحياناً بتعيين الأقارب والمحسوبيات، أو سرقة أموال الدولة بعدة طرق . (حسنين المحمدي بوادى، ٢٠٠٨، ص ١٣).

والفساد يعني القيام بالأعمال التي فيها خرق للقانون ومخالفة للتشريع ومعايير السلوك الأخلاقي. وهو تصرف خلاف الإصلاح والخروج على القانون وعلى المألوف وهو عكس الدين والأخلاق والإنسانية وخرق للشرائع.

ثانياً: أنواع الفساد

إن أنواع الفساد تتغير وتتبدل حسب البلدان وحسب المجالات، ويمكن ذكر بعض الأنواع وفقاً لما يلي:

١- الفساد الإداري، وهو يتعلق بانحرافات السلطة الحاكمة والمتحكمة في رقاب الناس والعباد، ومؤسسات الدولة ونظام الحكم واستغلال النفوذ والاعتداء على حقوق الناس وحرياتهم وتجاوز مبدأ تداول السلطة، وتوجيه وسائل الإعلام وبعض الوسائل الإلكترونية وتهيئة رأي عام يؤد السلطة وسياستها، ومحاربة أصحاب الكفاءة والنزاهة، وتهميش أصحاب المواهب والمهارات والتضييق عليها وتهجيرها من خلال الضغوط الجائرة عليها.

ومن مظاهر الفساد الإداري تدخل الحاشية التي ترتبط بالحاكم واستغلال المراكز الحساسة في السلطة لتمرير عمليات الاحتيال والتهرب الضريبي واختلاس الأموال، وتلقي الرشاوى وتفشي ظاهرة المحسوبية في معظم التعيينات داخل الدولة، وكل هذا يؤدي إلى خلل كبير في الأداء الوظيفي. وفضلاً عن ذلك أن السلطة السياسية تتمتع بالحصانة وتمنع عن تنفيذ الرقابة والأحكام أو المحاسبة على أي خطأ أو خلل يحصل . (سالم سليمان وخضر عباس عطوان، ٢٠١٢، ص ١٢).

٢- الفساد المالي

يُعرف الفساد المالي بأنه خروج عن القوانين وعدم التقيد بها، وهو يخالف النظام العام ويخالف القواعد والأحكام والتعليمات الرقابية والمالية والمصارف والمؤسسات وشركات التأمين وما يرتبط بها من منشآت، وهذا النوع من الفساد يشكل عاملاً أساسياً في الأزمات المالية والاقتصادية المعاصرة . (سليم الحص، ٢٠٠٦، ص ٦١).

٣- الفساد الأخلاقي

يظهر هذا النوع من الفساد في الانحرافات الأخلاقية والتصرفات غير السوية وغير المنضبطة، والقيام بأعمال منافية ومخلة بالحياء في أماكن العمل، وبما لا يتناسب مع معايير الوظيفة وأخلاقها، واتباع الشهوات والمحسوبيات، وعدم الأخذ والالتزام بالشفافية والإخلاص والجدارة، والابتعاد عن المعايير الأخلاقية، والتي تتنافى مع السلوك المهني والوظيفي.

إلى ما هنالك إلى أنواع عديدة لا يتسع المجال لذكرها جميعاً كالفساد الاقتصادي، والفساد القضائي.

من خلال ما تقدم يمكن القول: إن تفشي الفساد يرجع إلى عدة عوامل أساسية ساعدت إلى انتشاره بهذا الشكل المرعب والمخيف، ومن هذه العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية وجميعها مع بعضها مسؤولة عن ذلك. حيث غياب سلطة القانون، وتجاهل الشروط القانونية وتداخل العلاقات الاجتماعية والرسمية في التعيينات والوظائف يضاف إلى ذلك عدم وضوح القوانين وعدم صياغتها بشكل دقيق وواضح، وانعدام الشفافية والنقص في بعض التشريعات، ووجود بعض الثغرات القانونية التي قد تتيح لبعض المسؤولين صلاحيات وحصانات مما يجعل أمامهم باب الفساد مفتوحاً دون حسيب أو رقيب. والأهم من ذلك ضعف الرقابة الإدارية والمالية وعدم وجود حوكمة فاعلة تقوم بالتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وعدم إعطاء العاملين والموظفين حقوقهم المشروعة من رواتب وتأمين وضمان وما إلى ذلك مما يدفعهم إلى الغش والاحتيال والاختلاس.

وأخيراً اعتماد الأجهزة القضائية والأمنية على الأساليب التقليدية في التحقيق وعدم مواكبة التطورات والمستجدات مما يؤدي إلى الإفلات من

العقاب. ومن مظاهر الفساد الأكثر شيوعاً نذكر: الرشوة، الاختلاس، الغش والتدليس، الابتزاز، التزوير، التعسف، المحسوبية، السرقة.

الفساد السياسي

هناك من عرّف الفساد السياسي بانه إساءة استخدام السلطة العامة لأهداف غير مشروعة وعادة ما تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية إذ إن كل أنواع الأنظمة السياسية معرضة للفساد السياسي التي تتنوع أشكاله إلا أن أكثرها شيوعاً هي المحسوبية والرشوة والابتزاز وممارسة النفوذ والاحتيال ومحاباة الأقارب. وقد كاد الفساد السياسي أن ينتشر في المستويات والقطاعات كافة، وحمل في طياته تهديدات للاستقرار و الأمن و فشل للسياسات التنموية وإهدار للحقوق وانتشار للظلم، وقد عرف الفساد تنوعا في أشكاله وأنماطه، غير أن أكثرها خطورة هو الفساد السياسي نظرا لتعلقه بسياسة الدولة و ارتباطه بالقطاعات الأخرى، فكثيرا ما كان سببا من أسباب سقوط الحضارات و محركا للعديد من الثورات، خاصة الثورات العربية مؤخرا، و التي كشفت النقاب عن الكثير من قضايا الفساد السياسي.

ومن وجهة نظر علماء السياسة يقصد بالفساد السياسي فساد الساسة والحكام ورجال الأحزاب السياسية وأعضاء الحكومة وأعضاء المجالس الشعبية والمشتغلين في العمل السياسي أيا كانت مواقعهم أو انتماءاتهم السياسية بالاعتماد على استغلال النفوذ السياس يمما يؤدي إلى اختلال منظومة الحكم في البلد،

ثالثاً: طرق وأساليب مواجهة الفساد

تُعد الإدارة العامة من أهم الأمور الحيوية في جميع البلدان وضعفها أو غيابها يؤديان إلى عدم تقديم الخدمات للمواطنين بجودة وكفاءة، وتصبح هذه الخدمات أقل من المستوى المطلوب. وهذا يؤدي إلى تفشي الفساد في هذه البلدان.

وهنا يكمن دور الوسائل الإلكترونية ودور الحركات الشعبية والمناداة بكشف الفاسدين والمطالبة بالشفافية والمساءلة وتمكين المواطن من التطلع إلى حكومة ونظام أفضل أداء وأكثر خضوعاً للمكاشفة والمساءلة والعدالة والنزاهة واحترام حقوق الإنسان.

وتفيد معظم الدراسات والبحوث أن التكنولوجيا تضفي صبغة ديمقراطية على التنمية، وتسهل المعرفة والمحاسبة ومكافحة الفساد والاحتيال، وذلك من خلال دورها في التحقيقات المالية وتسهيل الأنظمة المحاسبية في تبادل المعلومات والتنسيق بين مؤسسات مكافحة الفساد، إذ تعتبر التكنولوجيا محوراً مهماً في عملية التغيير الدقيقة والتقنيات الحديثة في تسيير المعاملات على أنواعها، إذ تصبح عملية طرح البيانات طريقاً يساعد المهتمين والمتخصصين في محاربة الفساد والكشف عن الممارسات الفاسدة ومنعها والتنبؤ بها والتي كان يتم إخفاءها والتعتيم عليها باستخدام الورق، واليوم وبسبب الرقمنة يمكن الحد من الفساد عن طريق تحويل المعاملات وفي جميع المجالات والأصعدة للعمل بالتكنولوجيا، الأمر الذي يحول الأنظمة الورقية للتفاعل مع المواطنين إلى أنظمة رقمية حديثة بحيث تصبح الخدمات العامة مفتوحة ومتحورة حول حقوق المواطن. واستخدام معظم الوسائل الإلكترونية لتسهيل الإبلاغ عن الفساد والتعرف إلى المعلومات الرسمية ورصد كفاءة الخدمات الاجتماعية ونزاهتها، ورصد الحياة السياسية مما يجعل المعلومات والبيانات المالية أكثر شفافية.

أيضاً يمكن لهذه الوسائل أن تدعم جهود الحملات والمساعدة في حث الناس وتشجيعهم على مكافحة الفساد، وحين تكون الشفافية على مستوى الحكومات، فإن ذلك يحقق تطوراً كبيراً لردع محاولات الفساد، إذ يمكن استخدام التقنيات الحديثة لتتبع حركة الأموال وتسجيل الأصول وشراء العقود وبذلك يضمن عدم الاعتماد على الرشاوى، وهذا سبيل من سبل حفظ المال والحد من ظاهرة التسلط وقبول الرشاوى ومن السبل أيضاً عدم التعامل بالنقد المادي الذي يتسبب في خسائر فادحة. واستبدال ذلك بالدفع الإلكتروني حيث تصل الأموال إلى المستلم المقصود مباشرة.

وانطلاقاً مما تقدم يمكن القول: إن عملية مكافحة الفساد، من المفترض أن تكون عملية متكاملة وشاملة، وعلى جميع الأصعدة والمستويات؛ المستوى الأخلاقي والمهني في العمل، في نظم الإدارة في النظم التشريعية والقانونية، وتوسيع الفعاليات ومشاركة جميع مكونات المجتمع المدني والمواطنين. وإرساء المساءلة وتعزيز الشفافية وتقوية المحاسبة الفعالة وإصلاح المنظومة القانونية والتشريعية التي تتعلق بالفساد، وتكثيف الجهود الأممية التي تسعى هيئة الأمم المتحدة إلى تفعيلها. وجعل مكافحة الفساد عملية عالمية ودولية أكثر منها عملية محلية. وهذا يتطلب وضع تدابير تمنع الفساد وتجرم التصرفات الشاذة وتعزز التعاون الدولي القضائي الذي يأخذ شكل الوقاية ويعمل على ملاحقة المفسدين والمجرمين من خلال المساعدة القانونية المتبادلة وتبادل المعلومات وآليات تنفيذ الاتفاقيات، ومن الأساليب الفعالة في هذا الصدد التحقيق مع مرتكبي جرائم الفساد وإحالتهم إلى القضاء، والعمل على التوعية المجتمعية من أجل الحصول على المعلومات من خلال الوسائل الإلكترونية ونشرها وتعميمها، لأن لهذه الوسائل دوراً أساسياً وحيوياً في كشف الممارسات التي تتعلق بالفساد

والمفسدين، وهذه المسؤولية هي مسؤولية حساسة ومهمة وخطيرة، ولا تقل في أهميتها عن مسؤولية الأجهزة الرسمية في محاربة الفساد ومكافحته، إذ تؤدي هذه الوسائل دوراً في البعد الاجتماعي والسياسي وقد يكون لها أثر أوسع من البعد الشعبي والجماهيري، لانعكاساته وتأثيراته على الساحة المحلية وبجميع الأبعاد التي مر ذكرها.

وفي هذا الصدد لا بد من تكوين الموارد البشرية وتأهيلها وتدريبها وتنمية قدراتها على أداء الأعمال والخدمات بشكل سليم وفعال، وإعطائهم المهارات لاستخدام هذه الوسائل وإدارة الشبكات وقواعد البيانات وما إلى ذلك من مهارات تحليل الأسلوب الإجرائي وتفسيره وما يتبع في أداء العمل وانسياب المعلومات، فضلاً عن تحديد المشكلات وتحليلها والكشف عن أسبابها. من خلال توظيف اختصاصيين مؤهلين علمياً وعملياً للتقليل من احتمال الوقوع في الخطأ أثناء العمل. وإخضاعهم للمراقبة الدائمة، وتوفير الحماية اللازمة لبيانات المستخدمين المخزنة على الأجهزة وتشفيرها وإخفائها.

ومهما يكن من أمر فقد أصبح المسؤولون والموظفون الفاسدون يتخوفون من الفضائح التي أصبح لها انتشار كبير بسبب الوسائل الإلكترونية نظراً لمواقع التواصل الاجتماعي ودورها في التأثير على بعض الممارسات التي تدخل ضمن الفساد الإداري.

الخاتمة

بالاستناد إلى ما تقدم يمكن القول: إن للوسائل الإلكترونية، والتي تمثل أحد نماذج الإدارة الحديثة دوراً مهماً في مكافحة الفساد بالإضافة إلى تحسين جودة الخدمات ونيل رضا الجمهور العريض من الناس. وقدرتها على تخطي الكثير من مشاكل نظم الإدارة التقليدية وتجاوز العديد من قضايا الفساد، وإمكانية تعقب الفاسدين وغلق منافذ الفساد وتقوية مؤسسات العدالة، والاسهام في إدارة الشفافية والمساهمة في صناعة القرارات وترشيدها والمشاركة والتعاون عبر القنوات المتعددة والمختلفة.

وخلاصة لما سبق: فإن فعالية الوسائل الإلكترونية في مكافحة الفساد يحتاج إلى إرادة سياسية تدعم إرساء المبادئ الحديثة في المؤسسات الحكومية وفي مقدمتها الشفافية ونشر المعلومات والإفصاح، وتكريس عنصر المساءلة وتعميقه داخل المرافق العامة، وهذه جميعها من المعايير التي تحد أو تقضي على الممارسات المختلفة للفساد وتكافحه.

المصادر والمراجع

١- عيدوني كافيه وبن حجوبة حميد، الإدارة الإلكترونية في العالم العربي وسبل تطبيقها (واقع وآفاق) مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة عباس الغرور خنشلة، العدد الثاني، ديسمبر، ٢٠١٧.

٢- عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، ٢٠١٠.

٣- حسام سعدي الجميلي، (دون تاريخ)، الإعلام وظاهرة الفساد من منظور اجتماعي، دراسة معاصرة، دار الكتب الحديثة، القاهرة.

٤- عيسى عبد الباقي موسى، (٢٠٠٤)، معالجة الصحف لقضايا الفساد في مصر، مركز الجزيرة للدراسات.

٥- عامر نعمة هاشم (٢٠٠٨)، دور الإعلام التربوي في مكافحة الفساد، منشورات الحلبي.

٦- وليد الدسوقي، (٢٠١٢)، مكافحة الفساد في ضوء القانون والاتفاقيات الإقليمية والدولية، الشركة العربية المتحدة، القاهرة.

٧- روبيرت للفارد، (١٩٩٤)، السيطرة على الفساد، ترجمة على علي حسين حجاج، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان.

٨- ابن منظور، محمد بن علي بن مكرم، لسان العرب، ٢٠٠٩، دار الصادر، بيروت، ج ٣، ط٣.

٩- كامل الجابري، سيف القيسي (٢٠٠٥)، كيف واجه الإسلام الفساد الإداري، دائرة الأوقاف.

١٠ - سالم سليمان (٢٠١٢)، الفساد السياسي والأداء الإداري، بغداد.

١١- سليم الحص، مشاريع الدولة لمكافحة الفساد، الدار العربية للنشر، بيروت.

١٢ - محمود عبد السلام السالوس (٢٠٠٥)، التحليل الاقتصادي للفساد، دار النهضة العربية، القاهرة.

١٣ - مهدي.ايناس ضياء، دور نظام الحكومة الاليكترونية في الاصلاح السياسي لمؤسسات الدولة،مجلة جامعة جيهان - اربيل للعلوم الاجتماعية والانسانية،المجلد ٥، العدد ٢،ص52-43).

١٤ -

Inas Mahdi, The impact of the characteristics of human resources information systems in the implementation of the strategic decision of the state :Applied research in the Iraqi Ministry of Oil , Journal of Kufa legal and political science, Volume1,issu30,2017.